لمحة عن الصندوق 6
أبرز أرقام 2023 15
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي 19
النشاط الإقراضي للصندوق 25
استراتيجية الصندوق 49
التحول الرقمي وتقنية المعلومات 57
تنمية القدرات البشرية 64
الصندوق خلال 50 عامًا 71
دراسة صناعية 76
إحصاءات النشاط الإقراضي 84

03

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

لمحة عن الصندوق 6

أبرز أرقام 2023 15

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي 19

النشاط الإقراضي للصندوق 25

استراتيجية الصندوق 49

التحول الرقمي وتقنية المعلومات 57

تنمية القدرات البشرية 64

الصندوق خلال 50 عامًا 71

دراسة صناعية 76

إحصاءات النشاط الإقراضي 84

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2023م

على الرغم من استمرار الجهود العالمية المبذولة من أجل تعافي النشاط الاقتصادي جراء آثار جائحة كورونا، إلا انه ما زال الاقتصاد العالمي يواجه تحديات مستمرة أعاقت النمو الاقتصادي العالمي فقد تأثر اقتصاد العديد من الدول بالأحداث الجيوسياسية وما تبعها من تقلبات في معدلات التضخم واضطراب في سلاسل الامداد. فضلاً عن ارتفاع مستويات الديون العامة، إلى جانب التوترات الحاصلة في أسواق الطاقة ومواد الخام. وفي ظل هذه الأوضاع، قامت البنوك المركزية بتشديد السياسات النقدية بهدف احتواء التضخم. ونتيجة لذلك، شهد النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والناشئة تباطؤاً ملحوظاً. وأدى ذلك إلى تفاقم حالة عدم التيقن الاقتصادي العالمي. حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2023م مقارنة بالعام الماضي بنسبة 3%. وعلى المستوى المحلي، واصل اقتصاد المملكة دوره التنموي وتعظيم عوائده ومكاسبه الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستمرار في تنفيذ البرامج والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة وتعزيز وتطوير استثمارات القطاع الخاص ورفع مساهمة الاقتصاد غير النفطي في النمو الاقتصادي ودعم استقرار الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

كما ساهمت جهود المملكة في تطبيق السياسات المالية للمحافظة على استمرارية الاستدامة المالية بجانب تسريع عجلة النمو الاقتصادي لتحقيق مستهدفات وتطلعات رؤية السعودية 2030 والمضي قدماً في تنفيذ المشاريع التنموية المتنوعة.

ووفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.8% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 3.5 تريليون ريال (وفق منهجية السلاسل المتحركة). ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 9% مع التزام المملكة بالخفض الطوعي لإنتاج النفط ضمن اتفاقية أوبك بلس، حيث شهد متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2023م انخفاضاً بحوالي 17% مقارنةً بالعام السابق. في حين شهد القطاع غير النفطي ارتفاعاً وصل إلى 4.4% مقارنة بالعام السابق، وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م قد ارتفعت من 47% في العام السابق لتصل إلى حوالي 50% والتي تعد النسبة الأعلى تاريخياً في مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي. ويعود ارتفاع القطاع غير النفطي إلى نمو حجم الاستثمارات والعديد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة كنشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 7%، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 4%، والتشييد والبناء بنسبة 4%.

3.5 ترليون ريال
الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

%4.4
نسبة نمو القطاع غير النفطي

SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي | 50 YEARS عامًا

لمحة عن الصندوق 6
أبرز أرقام 2023 15
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي 19
النشاط الإقراضي للصندوق 25
استراتيجية الصندوق 49
التحول الرقمي وتقنية المعلومات 57
تنمية القدرات البشرية 64
الصندوق خلال 50 عامًا 71
دراسة صناعية 76
إحصاءات النشاط الإقراضي 84

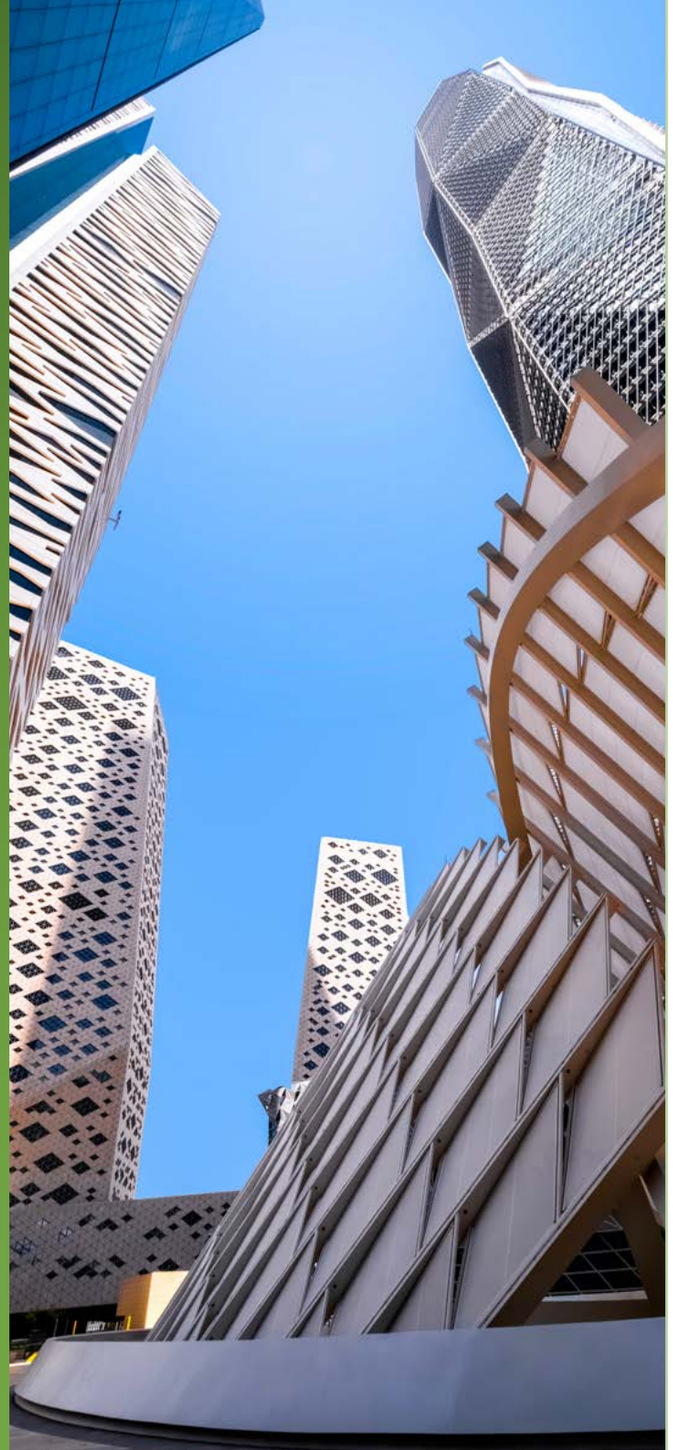

وأشارت بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك حوالي109.45 في عام 2023م وبنسبة إرتفاع تصل حوالي 2.3% عما كانت عليه في العام السابق. ويُعزى ذلك نوعًا ما إلى ارتفاع أسعار أنشطة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8% تقريبًا، إذ ارتفع سعر الوقود السائل بنسبة 15%، بالإضافة إلى زيادة الأسعار في أنشطة المطاعم والفنادق بنسبة 4%. ومن الجدير ذكره أن مستوى التضخم في المملكة يعتبر من أقل المعدلات العالمية، يأتي ذلك بفضل متانة الاقتصاد المحلي واتخاذ المملكة التدابير والإجراءات الاقتصادية مبكراً للتصدي لموجة الارتفاعات في معدل التضخم العالمية.

بالنسبة للحساب الجاري لميزان المدفوعات ووفقاً للتقديرات الأولية للبنك المركزي السعودي، فمن المتوقع أن يسجل فائضاً يصل إلى 128 مليار ريال حتى نهاية عام 2023م، مقارنة بفائض قيمته 568 مليار لنفس الفترة من العام السابق. حيث حقق الميزان التجاري في نهاية 2023م فائضاً بلغ 424 مليار ريال وبنسبة انخفاض تصل إلى حوالي 49%. في حين أن الميزان التجاري في حال استثناء الصادرات النفطية قد سجل زيادةً في العجز في نهاية 2023م بنسبة 27%، ليصل إلى 503.6 مليار ريال بعد أن كانت قيمته في 2022م حوالي 396.3 مليار ريال. حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية في عام 2023م نحو 1,200 مليار ريال نتيجة انخفاض الصادرات النفطية بنسبة 24% لتصل إلى 928 مليار ريال، وانخفضت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 14% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 272.3 مليار ريال تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، زادت قيمة الواردات السلعية في عام 2023م بنسبة 9% مقارنة بعام 2022م لتصل إلى 776 مليار ريال تقريباً.

أما على جانب التطورات المالية والنقدية، استمرت الحكومة في تنفيذ العديد من المبادرات والإصلاحات الهيكلية في ظل التوسع في الإنفاق على القطاعات الاستراتيجية سعياً في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، واستكملت تبني السياسات المساهمة في تعزيز الاستدامة المالية. وقد أظهرت الميزانية العامة للدولة استمرار المملكة في مواصلة مسيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية ودعم تنويع القاعدة الاقتصادية بالإضافة إلى تسريع الإنجاز في تنفيذ المشاريع وتعظيم المكاسب الاقتصادية المستقبلية. وشهدت الإيرادات انخفاضاً بحوالي 5% لتصل إلى 1,212 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، ويعود السبب في ذلك غالباً إلى انخفاض أسعار النفط عن العام السابق التي أثرت على اجمالي الإيرادات على الرغم من ارتفاع الإيرادات الأخرى مقارنة بعام 2022م. في حين ارتفع حجم المصروفات بنسبة 10% عن العام السابق ليصل إلى حوالي 1,293 مليار ريال. وسجلت ميزانية الدولة عجزاً يُقدر بحوالي 81 مليار ريال، فيما بلغ رصيد الدين العام ما يعادل 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعود إلى رغبة المملكة في تسريع تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي، أخذاً في عين الاعتبار مبادئ الاستدامة المالية والحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطات الحكومية.

وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) في نهاية عام 2023م نمواً سنوياً بنسبة 7.6% ليصل إلى 2,685 مليار ريال مقارنة بالعام السابق. وبالنظر الى مكونات عرض النقود (ن3) في عام 2023م، يُلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بشكل سنوي بنسبة 0.3% مقارنة بالعام السابق. كما يُلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن2) بشكل سنوي بنسبة 9.4% بالمقارنة بالعام السابق.

128 مليار ريال
فائض ميزان المدفوعات في نهاية 2023م

1,200 مليار ريال
قيمة الصادرات السلعية

776 مليار ريال
قيمة الواردات السلعية

لمحة عن الصندوق 6
أبرز أرقام 2023 15
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي 19
النشاط الإقراضي للصندوق 25
استراتيجية الصندوق 49
التحول الرقمي وتقنية المعلومات 57
تنمية القدرات البشرية 64
الصندوق خلال 50 عامًا 71
دراسة صناعية 76
إحصاءات النشاط الإقراضي 84

أما فيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفع رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها في نهاية عام 2023م بنسبة 6% لتبلغ 464 مليار ريال تقريباً. كما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال السنة بنسبة 9% لتبلغ 3,205 مليار ريال، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحقق نمواً بنسبة 8%. وفيما يخص دور المصارف التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2023م مبلغ 2,583 مليار ريال تقريباً، وذلك بارتفاع نسبته 10% مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الأنشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل المصرفي قد زاد لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وكان أكبرها نمواً قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 51%، وقطاع التعليم بنسبة 33%، وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه بنسبة 28% وقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 16% وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 0.5%. في المقابل، شهد حجم التمويل الممنوح لقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك تراجعاً بنسبة 5%.

وقام الصندوق خلال عام 2023م بتقديم حزم من المبادرات المحفزة للمشاريع الصناعية، وتوسعت استراتيجية الصندوق لدعم الأهداف الوطنية للمملكة، من خلال زيادة أنشطته لتشمل عدداً من القطاعات الواعدة في الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، وواصل الصندوق نشاطه الإقراضي خلال عام 2023م بالموافقة على 134 قرضاً بقيمة مالية بلغت 12.9 مليار ريال، مقابل 14.2 مليار ريال في عام 2022م، لتمويل مشاريع جديدة وتوسعية في قطاعات حيوية غطت 9 مناطق في مختلف أنحاء المملكة، وكان للقطاع الصناعي النصيب الأكبر من عدد القروض بـ 132 قرضًا بقيمة بلغت 12.8 مليار ريال. كما حظيت قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدد 83 قرضًا (62% من عدد القروض المعتمدة) بقيمة تجاوزت 1.7 مليار ريال.

ومن ناحية أخرى، فقد شهد المؤشر العام للسوق المالية السعودية ارتفاعاً بنهاية عام 2023 م بنسبة 14%، ليسجل 11,967 نقطة بالمقارنة مع 10,479 نقطة في نهاية عام 2022م مسجلاً أعلى إغلاق سنوي منذ عام 2005م. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2023 م حوالي 1,333 مليار ريال مقابل 1,708 مليار ريال في عام 2022م، أي بانخفاض بلغت نسبته 22%، وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة حوالي 11,259 مليار ريال، أي ارتفاع بحوالي 14% مقارنة بالعام الماضي.

464 مليار ريال
رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها

%14
نمو المؤشر العام للسوق المالية السعودية

11,259 مليار ريال
القيمة السوقية للأسهم المصدرة

6 لمحة عن الصندوق
15 أبرز أرقام 2023
19 اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي
25 النشاط الإقراضي للصندوق
49 استراتيجية الصندوق
57 التحول الرقمي وتقنية المعلومات
64 تنمية القدرات البشرية
71 الصندوق خلال 50 عامًا
76 دراسة صناعية
84 إحصاءات النشاط الإقراضي

وشهدت السوق المالية السعودية خلال عام 2023م زيادة في فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، كما تم إدراج 8 شركات في السوق من قطاعات الخدمات المالية، الخدمات التجارية والمهنية، الأدوية، إنتاج الأغذية، النقل، الطاقة، والإعلام والترفيه. ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 231 شركة بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي طُرحت وأُدرجت في السوق خلال عام 2023م حوالي 63 مليار ريال والتي تشكل حوالي 0.6% من إجمالي القيمة السوقية. في حين أغلق مؤشر السوق الموازية (نمو) عند مستوى 24,529 نقطة بالمقارنة مع 19,417 نقطة في العام الماضي، ليسجل المؤشر ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 26%.

وفي إطار زيادة عمق مستوى أسواق المال ودورها في الاقتصاد السعودي، فقد شهد عام 2023م عدة أحداث منها إتمام عمليتي اندماج في السوق السعودي لعدد من الشركات المدرجة. وإطلاق أحدث منتجات المشتقات المالية مثل عقود الخيارات للأسهم المفردة.

بالإضافة الى اكتمال تطبيق 6 تحسينات جديدة تضمنت إلغاء الصفقات العادية في السوق الرئيسية، وتغيير آلية احتساب سعر الإغلاق لأدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة باحتساب السعر المتوسط، وأوامر الإلغاء عند انقطاع الاتصال، وخدمة طلب عرض السعر للصفقات المتفاوض عليها، وخدمة نسخة تنفيذ العميل. ووفقاً للتقرير السنوي للمؤشرات التنافسية المرتبطة بالأسواق المالية والصادر من المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD لعام 2023م، فقد قفزت المملكة سبع مراتب مقارنةً بموقعها في عام 2022م، لتحتل المركز الثالث بين الدول الأكثر تنافسية في مجموعة العشرين (G20). يأتي ذلك نظير جهود منظومة السوق المالية وتحسيناتها المستمرة خلال الفترة الماضية من أجل تطوير قطاع السوق المالية بالمملكة.

وشهد عام 2023م الإعلان عن فوز المملكة باستضافة معرض أكسبو 2030م. وإطلاق 4 مناطق اقتصادية خاصة، تتميز بنظم تشريعية ولوائح خاصة للنشاطات الاقتصادية من شأنها أن تجعل هذه المناطق من الأكثر تنافسية في العالم لاستقطاب أهم الاستثمارات النوعية، فيما تم الإعلان عن المخطط العام للمراكز اللوجستية الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع اللوجستي في المملكة. كما شهد عام 2023م افتتاح أول مصنع للسيارات في المملكة شركة «لوسيد» ومنح الترخيص لشركة «سير» لإقامة منشأة لتصنيع السيارات الكهربائية في المملكة.

وقد حظي الاقتصاد السعودي بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية العالمية. حيث أشاد صندوق النقد الدولي بمتانة الاقتصاد المحلي وانضباط الوضع المالي للمملكة وبما يشهده الاقتصاد السعودي من حالة ازدهار، مشيداً ببلوغ معدلات البطالة أدنى مستوياتها في المملكة. وأثنى الصندوق على قوة القطاع النقدي والمالي في المملكة، لتأتي توقعات صندوق النقد الدولي إيجابية لاقتصاد المملكة على المدى القريب والمتوسط، واستمرار الحسابات المالية العامة في مستوى قريب من التوازن. بالإضافة إلى احتواء التضخم واستمرار الإصلاحات في ظل «رؤية السعودية 2030»، حيث استطاعت المملكة أن تنفذ خطتها لتحقيق التنوع الاقتصادي، بما في ذلك الحد من الاعتماد على النفط. بالإضافة إلى توقعات لاستمرار زخم نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويأتي ذلك في ظل قوة الإنفاق الاستهلاكي والتعجيل في تنفيذ المشروعات والتي بدورها تسهم في تعزيز الطلب. وذكر صندوق النقد الدولي أن جهود «رؤية السعودية 2030» ساهمت في إصلاحات وتحسينات كبرى في البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال. وتعد «مبادرة السعودية الخضراء» من اهم المبادرات التي ستساعد المملكة على تحقيق هدف الانبعاثات الصفرية الصافية وتحقيق اقتصاد منتج أخضر.

وما زالت المملكة تتمتع بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم؛ حيث صنفت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني المملكة في شهر سبتمبر من عام 2023م عند مستوى (A-/A-1) مع نظرة مستقبلية مستقرة نظراً لاستمرار جهود المملكة بالإصلاحات الملحوظة في السنوات الأخيرة، وتحقيقها لتحسينات هيكلية أسهمت في دعم التنمية المستدامة للقطاع غير النفطي، إضافةً إلى جهود المملكة في كيفية إدارة المالية العامة، والحفاظ على مستوى متوازن للدين العام. بالإضافة إلى توقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو القطاع غير النفطي بالمملكة. بينما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي للمملكة في شهر أبريل 2023م عند مستوى (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، معللةً ذلك بسبب قوة ميزانيتها العمومية داخليًا وخارجيًا، حيث تأتي كل من نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وصافي الأصول الأجنبية للجهة السيادية في مستوى أقوى بكثير، بالإضافة إلى وجود احتياطات مالية كبيرة في صورة ودائع وغيرها من أصول القطاع العام. كما صنفت وكالة موديز المملكة عند مستوى A1 في شهر مارس 2023م مع نظرة مستقبلية مستقرة إلى إيجابية، وذلك لاستمرار الحكومة في تطوير السياسة المالية إضافة إلى الإصلاحات والاستثمارات في مختلف القطاعات غير الهيدروكربونية التي من شأنها تقليل اعتماد المملكة على الطاقة الهيدروكربونية مع مرور الوقت والدور المحوري للمبادرات ومشاريع التنوّع الاقتصادي الحكومي المدعوم باستثمار القطاع الخاص، وتأثيره الإيجابي في النمو الاقتصادي وتحسين النظرة المستقبلية.

ختاماً، هناك تحديات اقتصادية وجيوسياسية عالمية أدت إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتشكيل ضغوطات تضخمية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المملكة واصلت جهودها الإصلاحية لتنويع مصادر الدخل ودعم استقرار الاقتصاد المحلي، بما في ذلك زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية. كما عملت على تعزيز مرونة الاقتصاد المحلي وقدرته على الصمود في مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية العالمية من خلال تطبيق سياسات واجراءات اقتصادية حكيمة. وهذا يضمن بحول الله استمرارية النمو الاقتصادي، والحفاظ على قوة ومتانة اقتصاد المملكة.

لمحة عن الصندوق 6
أبرز أرقام 2023 15
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي 19
النشاط الإقراضي للصندوق 25
استراتيجية الصندوق 49
التحول الرقمي وتقنية المعلومات 57
تنمية القدرات البشرية 64
الصندوق خلال 50 عامًا 71
دراسة صناعية 76
إحصاءات النشاط الإقراضي 84

SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي | 50 عامًا YEARS